نشأة المصطلحات الحديثية وتطورها
دراسة وصفية تحليلية

أ.د/ سليمان بن عبد الله السعود (*)

ملخص البحث

يسعى البحث إلى دراسة نشأة المصطلح الحديثي وتطوره في مراحله، وسمات كل مرحلة، ويؤكد أن نشأة المصطلحات الحديثية كانت متزامنة مع نشوء الرواية، ويلاحظ أنه كلما تشعبت علوم الحديث وقضاياه مع مرور الزمن؛ ازدادت الحاجة إلى ابتكار مصطلحات تعبر عنها، وتمايز بينها، وقد اتسمت مصطلحات مرحلة التأسيس بأنها مصطلحات عامة وسهلة غير معقدة، لكنها متداخلة وغير معرَّفة، وقد اتسمت مرحلة التطور بابتكار مصطلحات مكملة للمصطلحات الأساسية، ولطائف الأسانيد، وتقسيم المصطلحات الأساسية إلى أقسام متنوعة مع ضرب الأمثلة، أما مرحلة الاستقرار فقد تأثرت بالصناعة المنطقية في التعريفات والحدود، والتكلف في التقسيمات والتفريعات، والفصل بين التعريف النظري والتطبيق العملي، والفصل الحدي بين المصطلحات المتداخلة.

وينبه إلى أهمية البحث المصطلحي الذي يتوخى المنهجية المصطلحية من خلال دراسة المصطلحات، والتطور التاريخي الذي طرأ على معانيها، وتطبيقاتها، وعلاقتها، وقضاياها في منظومة المفاهيم الحديثية.

(*) قسم السنة وعلومها – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة القصيم

E-mail: saod@quedusa

ويقترح أن تقوم الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السنة باختيار مركز للتنسيق بينها فيما يتعلق باعتماد المصطلحات وتوحيدها في البحوث والرسائل الأكاديمية؛ بما يؤدي إلى اختصار الجهد والوقت، ويعالج اختلاف هذه المصطلحات، ويكون من مهامه: التواصل مع الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السنة لتبادل المصطلحات، وإقرارها، وتوثيق الجهة التي درست المصطلح، وتاريخ تطوره، والسعي إلى بناء منظومة مصطلحية تنتظم جميع المفاهيم الحديثية.

الكلمات المفتاحية: المصطلح، التطور المصطلحي، علوم الحديث.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين.. أما بعد:

فإن من أبرز ما تميز به المحدثون أنهم وضعوا منهجا فريدا في نقل الأخبار وفحصها، تضمَّن قوانين وقواعد ومفاهيم حديثية، أطلقوا عليها ألقابا ومصطلحات للتعريف بها، وهذه الألقاب والمصطلحات تمت صناعتها من قِبلهم، فهي مصطلحات عُرفية "فالمعروف أن لغة كل قوم إنما تسمي تجاربهم فتضع للمسميات اسما، وتضع للأعمال أفعالا، ويتم كل ذلك في حدود العُرف المحلي لهؤلاء القوم"(١).

وهذه المصطلحات مبثوثة في أقوالهم وتراثهم، وهناك محاولات جادة لجمعها، ورصدها، والتعريف بها، وضبطها من قِبل أهل الاختصاص على تفاوت بينهم في الجمع والاستقراء، بيد أن بعض الأحوال الحديثية للسند والمتن وما يتعلق بهما، وتفاصيل التصرفات النقدية التي تواطأ عليها أئمة النقد مجال خصب للاستثمار في صناعة المصطلح الحديثي وصياغته.

ومن خلال هذا البحث حاولت أن أرصد نشأة المصطلحات الحديثية، وتطورها في مراحلها الثلاث وهي: النشأة، والتطور، والاستقرار، وتوضيح سمات كل مرحلة منها، واستكشاف مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

أهمية البحث: تتضح أهمية البحث من خلال ما يلي:

١– يرصد مراحل تطور المصطلح الحديثي.

٢– يوضح سمات كل مرحلة وآلياتها ووسائلها.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، د تمام حسان (ص ٣١٤)

٣- يُبرز أهمية دراسة التطور التاريخي للمصطلح لفهم علوم الحديث؛ إذ لا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فَهم تطور المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات.

٤- يكشف مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في رصد نشأة المصطلح الحديثي، وتطوره في مراحله الرئيسة، وسمات وآليات كل مرحلة، واستكشاف مراحل صناعة المصطلح الحديثي، وسيجيب البحث عن الأسئلة التالية:

- ما مراحل تطور المصطلح الحديثي؟.
- ما سمات كل مرحلة؟.
- ما آليات كل مرحلة ووسائلها؟.
- ما مراحل صناعة المصطلح الحديثي؟.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

١- رصد مراحل تطور المصطلح الحديثي.

٢- توضيح سمات كل مرحلة.

٣- تحديد آليات كل مرحلة ووسائلها.

٤- استكشاف مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

الدراسات السابقة: عند النظر في الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والتأمل فيها نجد أن بعضها عالج تاريخ تدوين السُّنة عامة، ومنها علوم الحديث باختصار، فهي تدور حول نشأة (علم مصطلح الحديث) وتطوره، أي في تطور علوم الحديث، وليس في تطور

المصطلح الحديثي نفسه، على عادة بعضهم في إطلاق (مصطلح الحديث) على علوم الحديث، وهناك فرق واضح بين دراسة تطور العلم، ودراسة تطور مصطلحاته، ومن المعلوم أن علوم الحديث مفاهيم، وأنَّ المصطلحات ألقاب، ومع أن بينهما علاقة كما أشرت لذلك في بحثي، فإن المفاهيم تسبق المصطلحات في وجودها، بل قد لا يكون لها مصطلح معين، وأحيانا تتعدد المصطلحات لمفهوم واحد.

وهناك دراسات خاصة بدراسة تطور مصطلح معين ولم تتعرض لتطور مصطلحات العلم بمجموعها، وهناك فرق بين الدراسات التي ترصد تطور مصطلحات علم من العلوم، والدراسات التي ترصد تطور مصطلح معين في علم من العلوم، ولا تكفي إحداهما عن الأخرى، ولا يخفى أن طبيعة الدراسات المتعلقة بمصطلح معين ونتائجها تختلف عن طبيعة ونتائج الدراسات المتعلقة بمجموع مصطلحات العلم، بل حتى في دراسات المصطلحات الخاصة بعلم معين تختلف نتائجها بعضها عن بعضٍ.

ولم أقف على دراسة تُعنى بتوضيح سمات، وآليات، ووسائل التطوير في كل مرحلة من مراحل تطور المصطلح الحديثي، بما يتوافق مع موضوع: نشأة المصطلحات الحديثية، فحاولت في هذا البحث أن أرصد هذه المراحل بسماتها ووسائلها، مستكشفًا مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

ما يضيفه البحث:

١– رصد سمات كل مرحلة من مراحل تطور المصطلح الحديثي.

٢- تحديد آليات ووسائل التطوير في كل مرحلة.

٣- استكشاف مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

حدود البحث:

المصطلحات الحديثية، وهي كل لفظ يطلق على مفهوم خاص في تخصص علم الحديث للتعبير عن حال الراوي والمروي، وما يتعلق بذلك من المفاهيم والعلوم الحديثية.

منهج البحث: اعتمدت في هذا البحث: المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي، وذلك بتتبع ورصد مراحل تطور المصطلح الحديثي في أقوال المحدثين وأحكامهم وتصرفاتهم، وتحليلها، وتوضيح سمات كل مرحلة، وآلياتها ووسائلها، واستكشاف مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

خُطة البحث: تشمل: مقدمة، وتمهيد، وسبعة مطالب، وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وفيها بيان أهداف البحث، ومشكلته، ومنهجه، وخُطته.

التمهيد: تعريف المصطلح، وأهميته.

المطلب الأول: نشأة المصطلحات الحديثية، وعلاقتها بعلوم الحديث.

المطلب الثاني: مراحل تطور المصطلحات الحديثية.

المطلب الثالث: (مرحلة التأسيس) نشأة المصطلحات الحديثية.

المطلب الرابع: مرحلة التطور.

المطلب الخامس: مرحلة الاستقرار.

المطلب السادس: أقسام المصطلحات الحديثية.

المطلب السابع: مراحل صناعة المصطلح الحديثي.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث وتوصياته.

والله أسأل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

تعريف المصطلح وأهميته

يقول ابن فارس: "الصاد واللام والحاء أصل يدل على خلاف الفساد. يقال: صلح الشيء يصلح صلاحا"(١)، وأصلحت بين القوم: وفَّقْت، والصلح اسم منه، ويقال: تصالح القوم واصَّالحوا واصطلحوا بمعنى واحدٍ(٢).

ومن خلال ما سبق نستشف أن الاصطلاح يحمل معنى الاتفاق، وعليه يمكن تعريف الاصطلاح: "بأنه اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص"(٣).

وعرَّفه الجرجاني فقال: "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، والاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لُغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما"(٤).

ولعل الجرجاني قصد بالتعريف الأول معنى الاصطلاح، والثاني يشير إلى إحدى وسائل صناعة المصطلح.

وأما المصطلح فهو "كل كلمة تتميز بانتمائها إلى معجم خاص، وباستعمالها من قِبل المختصين في مَيدان معرفي معين"(٥)، فهو لفظ يطلق على مفهوم خاص في تخصص معين ضمن منظومة مفاهيمية(٦).

---

(١) مادة (صلح): مقاييس اللغة، ابن فارس (٣٠٣/٣)

(٢) ينظر: مادة (صلح): تهذيب اللغة، الأزهري (١٤٢/٤)، لسان العرب، ابن منظور (٥١٦/٢)، المصباح المنير، الفيومي (٣٤٥/١)

(٣) مادة (صلح): تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي (١٢٦/٤)

(٤) الجرجاني، التعريفات (ص١٢٦)

(٥) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (ص ٢٧٧)

(٦) انظر في المؤشرات التي تدل على أن كلمة ما هي مصطلح: أحمد مطلوب، في المصطلح النقدي (ص٨)، قاسم السارة، مبادئ علم المصطلحات (ص ١٧) ويمكن القول: إن المصطلح كل لفظ له معنى عرفي خاص عند أهل علم معين

والأصل في المصطلحات أن يتم نقل اللفظ من معناه اللُّغوي إلى معناه العرفي الخاص لمناسبةٍ بينهما، وهذا شأن كثير من المصطلحات في شتى الفنون، ويخطئ من يفسر هذه المصطلحات بمعناها اللُّغوي بعيدا عن عُرف أهل الاصطلاح، "وما من أهل فن إلا وهم معترفون بأنهم يصطلحون على ألفاظ يتفاهمون بها مرادهم، كما لأهل الصناعات العلمية ألفاظ يعبرون بها عن صناعتهم، وهذه الألفاظ هي عُرفية عرفًا خاصًّا، ومرادهم بها غير المفهوم منها في أصل اللغة"(١).

وهذا المصطلح –الدال– يكون لقبا لهذا –المدلول: أي المفهوم أو العِلم أو القضية العلمية، وهو في الدراسات الحديثية يشمل صفات السند والمتن وما يتعلق بهما، كما يشمل وصف أحكام النقاد وتصرفاتهم، وما يتعلق بأحوال الرواية وأحكامها.

ومن الملاحظ أن المصطلحات الحديثية تتوالد بحسب تكاثر المفاهيم والقضايا الحديثية من جهة، وبحسب حاجة البحث العلمي من جهةٍ أخرى، وذلك يقتضي أن المصطلح الحديثي يولد عند "الحاجة العلمية" على يد خبيرٍ أو مجموعة من الخبراء للتعبير عن مفهوم ما، فالأساس هو المفهوم، والمصطلح تعبير عنه، وقد تتعدد المصطلحات للتعبير عن مفهوم واحدٍ، وهذا المصطلح الوليد معرض للقَبول أو الرد من المتخصصين، وكم من مصطلح وُلد ميتا أو اندثر بعد فترة قصيرة!.

فإذا جاوز مرحلة الولادة، انتقل إلى مرحلة (الاستعمال)؛ أي استعماله في السياق التداولي لدى المتخصصين والأقسام العلمية للتعبير عن المفهوم أو القضية الحديثية، "فالمصطلح إنما سُمي بذلك لاصطلاح الناس عليه، أي تواضعهم وتراضيهم واتفاقهم عليه، والمصطلحات التي يضعها أفراد أو هيئات، ثم

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (٢٢٢/١)

لا يستعملها المعنيون بالأمر –أي أهل الاختصاص والمشتغلون بالعلم– لا يمكن أن تعد مصطلحات، وإنما هي مقترحات، فالمصطلح إذًا يوجده الاستعمال المتواتر، ويبلوره، ويوثق العلاقة بين مكونيه الرئيسين اللذين هما: اللفظ والمفهوم، وبذلك يستقر ويقوم بدوره الذي يتمثل في تصنيف الواقع والتعبير عنه، ونقل المعرفة ونشرها وتبادلها"[١].

وتتجلى وظيفة المصطلح في كونه على حد تعبير الشاطبي: "إما واصفا لعلم كان، أو ناقلا لعلم كائن، أو مؤسسا لعلم سيكون"[٢].

وتكمن أهمية المصطلحات في أنها مفاتيح العلوم[٣]، "فإن لكل علم اصطلاحا خاصا به، إذا لم يعلم لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلا، وإلى فهمه دليلا"[٤]، "وإنما تتبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحات، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات، وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات، ولا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فَهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات"[٥].

---

(١) انظر: عبد اللطيف عبيد، إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال (ص ١٦)، ولتفاصيل الإجراءات الرئيسة التي تنتهجها الصناعة المصطلحية للحصول على المنتجات المصطلحية، انظر: قاسم السارة، مبادئ علم المصطلحات (ص ٢٠)

(٢) الموافقات –تحقيق دراز (٧٧/١)

(٣) سمى أبو عبد الله الخوارزمي (ت ٣٨٧هـ) كتابه في مصطلحات العلوم "مفاتيح العلوم"

(٤) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون –باختصار (١/ ١)

(٥) الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج (ص ٤٤)

المطلب الأول: نشأة المصطلحات الحديثية، وعلاقتها بعلوم الحديث

يظهر للمتأمل في تاريخ المصطلح الحديثي أنه جاء استجابة تلقائية للحاجة إلى التعبير عن حال الراوي والمروي، والمفاهيم والعلوم الحديثية؛ بألفاظ مختصرة لها حقائق عرفية عند المتخصصين بهذا الفن من المحدِّثين، وقد نشأت متزامنة مع نشوء الرواية، وهي مصطلحات تتسم في بدئها بأنها يسيرة، وعامة، وغير معقدة، وقد تكون متداخلة(١)، وهذه طبيعة نشوء المصطلحات في جميع العلوم، من بداية مرحلة (الاستعمال) من قِبل فرد أو مجموعة، مرورا بمرحلة (الانتشار)، حتى مرحلة (الاستقرار)، "وإنما تتبلور مفاهيم العلوم عند ولادتها في مصطلحات، وتعبر عن نضجها حين تنضج بمصطلحات، وتبلغ أشدها حين تبلغه بأنساق من المصطلحات، ولا سبيل إلى استيعاب أي علم دون فَهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات"(٢).

(١) من هذه المصطلحات المتقدمة مصطلح: الحديث، الإسناد، المرسل

(٢) أد الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج (ص ٤٤)

وكلما تشعبت علوم الحديث وقضاياه مع مرور الزمن وطول الأسانيد، وطروء قضايا جديدة متعلقة بالرواية وحفظها وصيانتها؛ ازدادت الحاجة إلى ابتكار مصطلحات تعبر عنها، وتمايِز بينها[1]، إذن هناك علاقة وثيقة بين المصطلحات الحديثية ومفاهيمها –ومنها علوم الحديث، "فهذه الأنواع المتنوعة من العلوم الحديث إنما نشأت خلال عملهم ورصدهم الدؤوب للروايات وأحوالها وأحوال رواتها؛ لما لاحظوا تشكل بعض الروايات وتمايزها عن غيرها بصفة جامعة: جعلوها نوعا مستقلا وأطلقوا عليها لقبًا (اصطلاحيًّا)؛ لينال كل نوع منها من الخدمة ما يستحقه، فلما تكاثرت علومهم: تكونت لهم لغة علمية خاصة تُسَهِّلُ عليهم ترتيب علومهم واستثمارها.

هنا نشأ مصطلح الحديث... في أثناء وبعد نشأة علومه، ويُعد ظهور مصطلح الحديث مؤشرًا واضحًا على تجويد المتحدثين عملهم واكتمال علومهم"[2].

ولم ينشغل النقاد الأوائل بالتعمق في صناعة المصطلحات وتفريعها، والتدقيق في ضبطها، فهذا القدر –على أهميته– يأتي تبعا، ثم هم منشغلون بجمع

---

(١) مثلا مصطلح (المعلق) وهو مصطلح أطلقه الدارقطني على ما حذف من أول إسناده راو فأكثر، كما في التتبع له (ص ١٢٠)، قال ابن الصلاح: "ويسمى تعليقا سماه به الإمام أبو الحسن الدارقطني" صيانة صحيح مسلم (ص: ٧٦)، وقال ابن حجر: "فأما تسمية هذا النوع بالتعليق فأول ما وجد ذلك في عبارة الحافظ الأوحد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني وتبعه عليه من بعده" تغليق التعليق (٢/ ٧)، ومثله المستدرك، والمسلسل، والزوائد، والمزيد في متصل الأسانيد، والمدبج، والسابق واللاحق إلخ

ويمكن ملاحظة هذا الأمر بوضوح في المصطلحات المتأخرة عندما احتاج المتأخرون لوضع مصطلحات مبتكرة كبعض طرق التحمل –الإجازة وأنواعها، وأقسام العلو النسبي مثل الموافقة والمصافحة وغيرهما، والمصطلحات المتنوعة في كتابة الحديث وضبطه وبيان ما في النسخ من اختلاف، وتقييد السماع وغيره

(٢) د عبد الرحمن السلمي، المنهج النقدي عند المحدثين (ص ٢١٥)

الأحاديث ونقدها أكثر من شغفهم بضبط المصطلحات وصياغتها، وتقسيم علوم الحديث، ورسم الحدود الفاصلة بينها، فالأمر كما قال الحازمي: "علم الحديث يشتمل على أنواع كثيرة تقرب من مائة نوع، كل نوع منها علم مستقل لو أنفق الطالب فيه عمره لما أدرك نهايته"(١).

ولما بَعُد العهد بعصر أولئك النقاد الأوائل، و"لغتهم العلمية"، وجاء مَن بعدهم من المحدِّثين، انشغلوا بتقسيمها، وتفريعها، وضبط مصطلحاتها وتعريفها خشية خفاء أو اضطراب معانيها كلما طال الزمن، إذ كان النقاد الأوائل وهم أهل الاصطلاح المؤسِّس لا يحتاجون إلى ضبطها لأن معانيها حاضرة في أذهانهم، وممن كان له سبق الريادة في هذا الضبط والجمع: الحاكم النيسابوري، وهو أول من سمى علوم الحديث بهذا الاسم، وذكر منها اثنين وخمسين نوعًا(٢)، ثم جاء بعده ابن الصلاح وذكر منها خمسة وستين، وقال: "وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث، وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله"(٣).

(١) عجالة المبتدي (ص ٣)

(٢) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه (ص ١٠)، وقد حقق الأستاذ أحمد بن فارس السلوم في مقدمة تحقيقه للكتاب أن الحاكم أول من صنف في جمع علوم الحديث، وعقد مقارنة بينه وبين الرامهرمزي في ذلك

(٣) أنواع علم الحديث (ص ١١)، قال ابن حجر (النكت (٢٣٣/١): "وقد فتح الله تعالى بتحرير أنواع زائدة على ما حرره المصنف تزيد على خمسة وثلاثين نوعا فإذا أضيفت إلى الأنواع التي ذكرها المصنف تمت مائة نوع كما أشار إليه الحازمي وزيادة وفتح الله بباقي ذلك من تتبع مصنفات أئمة الفن كما سنسردها إن شاء الله تعالى عند فراغ هذه النكت، ونتكلم على كل نوع منها بما لا يقصر إن شاء الله تعالى عن طريقة المصنف" وقد توفي رحمه الله قبل إكمال الكتاب، لكن ذكر هذه الأنواع في النخبة وشرحها، قال السخاوي (الغاية في شرح الهداية ص ٦٩): "واحتوت" النخبة "التي لشيخنا مع اختصارها على أَكثر من مائة نوع"

واستدرك عليه الزركشي ثلاثة عشر نوعا[1]، والبلقيني خمسة أنواع أُخر[2]، وأوصلها السيوطي إلى ثلاثة وتسعين نوعا[3].

وفي قول ابن الصلاح السابق: "وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث، وصفاتها" تصريح واضح في إمكانية الزيادة على هذه العلوم؛ كما أن فيه إشارة مهمة إلى إمكانية الزيادة في المصطلحات الحديثية، ولا يخفى أن هذه العلوم المستجدة تستدعي ألقابا تدل عليها، وتُعبر عن "أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، وأحوال متون الحديث، وصفاتها" غير المذكورة؛ إلا أن المتأمل في واقع الرواية، والمصطلحات الحديثية؛ يلحظ أن غالبية المصطلحات الرئيسة والمهمة تمت صياغتها تبعا للعلوم التي تدل عليها.

(١) النكت (٥٨/١)

(٢) محاسن الاصطلاح (ص ١٥٠)

(٣) تدريب الراوي (٩٤٣/٢)، وأوصلها في كتابه (البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ٢٤٨/١ – ٢٥١) إلى مائة نوع

المطلب الثاني: مراحل تطور المصطلحات الحديثية

جاءت المصطلحات الحديثية كما سبق استجابة تلقائية للحاجة إلى التعبير عن حال الراوي والمروي، والمفاهيم والعلوم الحديثية، "فالمعروف أن لغة كل قوم إنما تسمي تجاربهم فتضع للمسميات اسما، وتضع للأعمال أفعالا، ويتم كل ذلك في حدود العرف المحلي لهؤلاء القوم"(١).

ولقد تميز المحدثون بأنهم وضعوا منهجا فريدا في نقل الأخبار وفحصها، تضمن مفاهيم حديثية، أطلقوا عليها ألقابا ومصطلحات للتعريف بها عُرفت بـ: "مصطلح الحديث"، ومن المتقرر في علم المصطلحية أن المصطلح –ومنه المصطلح الحديثي– يمر في حياته المصطلحية بثلاث مراحل رئيسة هي:

الأولى: مرحلة النشأة (الاقتراح والاستعمال).

الثانية: مرحلة التطور والانتشار.

الثالثة: مرحلة الاستقرار(٢).

ولكل مرحلة آلياتها ووسائلها، وسماتها، وإضافاتها، وهذه طبيعة نشوء المصطلحات في جميع العلوم، من حين بدأ مرحلة (الاستعمال) من قِبل فرد أو مجموعة، مرورا بمرحلة (الانتشار)؛ حتى مرحلة (الاستقرار).

وفيما يلي تفصيل لهذه المراحل الثلاث، وسماتها، وآلياتها في صناعة المصطلحات الحديثية:

---

(١) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (ص ٣١٤)

(٢) ينظر: عبد اللطيف عبيد، إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال (ص ١٦)، الشاهد البوشيخي، نظرات في المصطلح والمنهج (ص ٤٤)، علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (ص ٣٩٣)

المطلب الثالث: (مرحلة التأسيس) نشأة المصطلحات الحديثية

يقصد بالمصطلح الحديثي كل لفظ يطلق على مفهوم خاص في تخصص علم الحديث للتعبير عن حال الراوي والمروي، وما يتعلق بذلك من المفاهيم والعلوم الحديثية، "فمع تكوّن العلوم في الحضارة العربية الإسلامية، تخصصت دلالة كلمة: اصطلاح؛ لتعني: الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد؛ للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص"(١).

ولم ينشغل النقاد الأوائل بالتعمق في صناعة المصطلحات وتفريعها، فهذا القدر –على أهميته– يأتي تبعا، ثم هم منشغلون بجمع الأحاديث ونقدها أكثر من شغفهم بضبط المصطلحات وصياغتها، ورسم الحدود الفاصلة بينها.

ويمكن القول: إن المصطلحات الحديثية نشأت متزامنة مع نشوء الرواية كمصطلح الإسناد، والمرسل، والثقة وغيرها، وكانت هذه المصطلحات ضرورية للتعبير عن أحوال الرواة ومروياته، وقد تميز أصحاب هذه المرحلة **وهم المحدثون في القرون المتقدمة حتى منتصف القرن الرابع تقريبا** بأنهم أصحاب الاصطلاح الذين يُتحاكم إلى اصطلاحهم، **وتتسم مصطلحات هذه المرحلة بما يلي:**

أولا: أنها مصطلحات عامة كمصطلح السنة، والضعيف، والمرسل، وغيرها كما في قول الزهري (١٢٤): "كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام **بالسنة** نجاة"(٢)، وقول أيوب السختياني (١٣١) في رجل: «لم يكن **بمستقيم اللسان**»(٣)، ومن ذلك قول ابن عيينة (١٩٨): "ما رأيت أحدا يحمل عنه

(١) محمود فهمي حجازي (ص ٨)، الأسس اللغوية لعلم المصطلح وانظر: علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (ص ٢٧٧)، قاسم السارة، مبادئ علم المصطلحات (ص ١٧)

(٢) الدارمي، سنن الدارمي (٢٣٠/١)

(٣) مسلم، مقدمة صحيح مسلم (٢١/١)

من **الأحاديث المرسلة** ما تحمل، عن ابن المنكدر"[١]، وقول يحيى بن معين(٢٣٣): "محمد بن قيس **مجهول**"[٢].

ثانيا: سهلة وغير معقدة كمصطلح الإسناد، والوضع، والتلقين، والصحيح. ومن ذلك قول محمد بن سيرين (١١٠): "لم يكونوا يسألون عن **الإسناد،** فلما وقعت الفتنة..."[٣]، وقول رقبة بن مصقلة (١٢٩): "أن أبا جعفر الهاشمي، كان **يضع** أحاديث"[٤]، وقول ابن أبي مليكة (١١٧)، وقتادة (١١٨): "إذا سرك أن يكذب صاحبك **فلقنه**"[٥].

ثالثا: متداخلة كمصطلح الحديث، والخبر، والأثر، كما في قول ابن سيرين (١١٠): "كانوا يرون أنه على الطريق ما كان على **الأثر**"[٦]، وكمصطلح **الحسن** في قول شعبة (١٦٠) لما قيل له: "مالك تدع عبد الملك العرزمي، وهو **حسن الحديث،** قال: من حسنها فررت"[٧].

رابعا: غير معرَّفة، كمصطلح التدليس، كما في قول عوف الأعرابي (١٤٦): "**التدليس** كذب"[٨]، ومن ذلك قول مالك بن أنس (١٧٩) في ابن شبرمة:

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٤٤/١)
(٢) يحيى بن معين، التاريخ ليحيى بن معين برواية الدوري (٢١١/٢)
(٣) مسلم، مقدمة صحيح مسلم (١٥/١)
(٤) مسلم، مقدمة صحيح مسلم (٢٢/١)
(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٠٥/١)
(٦) الدارمي، سنن الدارمي (٢٥١/١)
(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٤٦/١)
(٨) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١٠٧/١)

"كان **مقاربا**"[1]، وقول شعبة (١٦٠): "حدثنا علي بن زيد بن جدعان وكان **رفَّاعا**"[2].

فلم يتصد النقاد لتعريف هذه المصطلحات التي أولع المتأخرون بتعريفها بحسب الحد المنطقي، إذ كان المحدثون الأوائل وهم أهل الاصطلاح المؤسِّس لا يحتاجون إلى ضبطها لأن معانيها حاضرة في أذهانهم.

وهذا بحسب الغالب، وإلا فقد وجدت بعض التعريفات اليسيرة، كقول البخاري (ت٢٥٦هـ) في صحيحه – باب فضائل أصحاب النبي: "من صحب النبي أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"[3].

وقول الترمذي (ت٢٧٩هـ): "وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث حسن، فإنما أردنا حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن"[4].

ولا يخفى أن **أهم آليات صناعة المصطلح في هذه المرحلة: اختيار اللفظ المناسب في اللغة، وإطلاقه بحسب معناه اللُّغوي، ومن خلال التداول والاستعمال المطرد يتم نقله من المعنى اللُّغوي إلى معنى عرفي خاص**، ذلك أن المدلول اللُّغوي سابق على المدلول العرفي عند أصحاب الفن الواحد، "وقد علم أن مصطلحات كل علم توجد معه أو بعده بالضرورة، فيسعى العلماء حين وجود الشيء إلى تسميته فتتم على أساس من العلاقة بين اللغة والاصطلاح"[5].

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٤/١)

(٢) السابق (١٤٧/١)

(٣) البخاري، الصحيح (٢/٥)

(٤) الترمذي، العلل الصغير الملحق بآخر جامع الترمذي (٢٥٤/٦)

(٥) بكر أبو زيد، فقه النوازل (١٤٨/١)

ولنضرب مثالا على تطور معنى المصطلح الحديثي **بمصطلح الشاذ،** فالشاذ عرَّفه الشافعي (ت٢٠٤هـ) بقوله: "الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس، فهو الشاذ من الحديث"(١).

وسيأتي تعريفه في المراحل المتبقية، وما تعرض له هذا المصطلح من إضافة أو تضييق.

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ١١٩)، البيهقي، معرفة السنن والآثار (١٤٣/١)

المطلب الرابع: مرحلة التطور

وتمتد هذه المرحلة من منتصف القرن الرابع حتى عصر ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في منتصف القرن السابع، وتتمثل في رصد مصطلحات المحدثين واستقرائها، وبيان مسائلها وأحكامها، ولا يخفى أنه كلما تشعبت علوم الحديث وقضاياه مع مرور الزمن وطول الأسانيد، وطروء قضايا جديدة متعلقة بالرواية وحفظها وصيانتها؛ ازدادت الحاجة إلى ابتكار مصطلحات تعبر عنها، وتمايِز بينها، ومن ذلك مصطلح (المعلق) وهو مصطلح أطلقه الدارقطني (ت٣٨٥هـ) على ما حذف من أول إسناده راو فأكثر[١]، قال ابن الصلاح: "ويسمى تعليقا سماه به الدارقطني"[٢]، وقال ابن حجر: "فأما تسمية هذا النوع بالتعليق فأول ما وجد ذلك في عبارة الدارقطني وتبعه عليه من بعده"[٣]، ومثله المستدرك، والمسلسل، والزوائد، والمزيد في متصل الأسانيد، والمدبج، والسابق واللاحق... إلخ[٤].

ومن أهم سمات هذه المرحلة ما يلي:

أولا: كثرة المصطلحات، وتنوعها، وذلك عندما احتاج المحدثون لوضع مصطلحات مبتكرة كبعض طرق التحمل –الإجازة وأنواعها، وأقسام العلو النسبي مثل الموافقة والمصافحة وغيرهما، والمصطلحات المتنوعة في كتابة الحديث وضبطه وبيان ما في النسخ من اختلاف، وتقييد السماع وغيره[٥].

---

(١) ينظر الدارقطني، التتبع (ص ١٢٠)

(٢) ابن الصلاح، صيانة صحيح مسلم (ص: ٧٦)

(٣) ابن حجر، تغليق التعليق (٢/ ٧)

(٤) ينظر: محمد بن أحمد المالكي، جزء فيه تصانيف أبي بكر الخطيب (ص١٥٧)، الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ٢١٥)

(٥) ينظر: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٦٨-١٤٦)

ثانيا: التفصيل للمصطلحات الأساسية وتوضيحها وضبطها كما سيأتي: وذلك أنه لما بَعُد العهد بعصر المحدثين الأوائل، و"لغتهم العلمية"، وجاء من بعدهم من المحدثين، انشغلوا بتقسيمها وتفريعها، وضبط مصطلحاتها وتعريفها خشية خفاء أو اضطراب معانيها كلما طال الزمن، وممن كان له سبق الريادة في هذا الضبط والجمع: الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، وهو أول من سمى علوم الحديث بهذا الاسم، وذكر منها اثنين وخمسين نوعا(١)، ثم جاء بعده ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) وذكر منها خمسة وستين، وقال: "وليس ذلك بآخر الممكن في ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث، وصفاتهم، ولا أحوال متون الحديث، وصفاتها، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر وأهلها، فإذا هي نوع على حياله"(٢).

ويمكن أن نلخص آليات التطوير في هذه المرحلة بما يلي:

أولا: تقسيم المصطلحات الأساسية مثل مصطلح الصحيح، والحسن(٣).

ثانيا: ابتكار مصطلحات مكملة للمصطلحات الأساسية مثل المعلق، والإجازة، والمزيد في متصل الأسانيد وغير ذلك(٤).

ثالثا: ابتكار مصطلحات في لطائف الأسانيد مثل المدبج، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف وغير ذلك(٥).

رابعا: ضرب الأمثلة لكل مصطلح من المصطلحات الحديثية(٦).

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ١٠)
(٢) ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ١١)
(٣) ينظر: ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ٢٧)
(٤) ينظر: الدارقطني، التتبع (ص ١٢٠)، محمد بن أحمد المالكي، جزء فيه تصانيف أبي بكر الخطيب (ص١٥٧)، ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ١٥١)
(٥) ينظر: محمد بن أحمد المالكي، جزء فيه تصانيف أبي بكر الخطيب (ص١٥٧)، الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ٢١٥)
(٦) ينظر مثلا: الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ٢٧-١٢٩)، ابن الصلاح، علوم الحديث (ص ٥٧-٨٤)

خامسا: بيان حكم المصطلحات من حيث القَبول والرد وما يتعلق بذلك بالتفصيل[١].

سادسا: تحرير معاني المصطلحات التي عرَّفها أصحاب المرحلة السابقة، ولنضرب مثالا بمصطلح الشاذ الذي ذكرناه في تلك المرحلة، ونقلنا تعريف الشافعي له، فقد عرَّفه الحاكم (ت٤٠٥هـ) بأنه: "حديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة"[٢]، وعرَّفه الخليلي (ت٤٤٦هـ) بقوله: "والذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ: ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ ثقة كان أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه ولا يحتج به"[٣].

وقد نقل ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) أقوال مَنْ تقدم من العلماء وهم الشافعي، والحاكم، والخليلي في تعريف الشاذ، ثم حاول تحرير هذا المصطلح، فقال: "ما حكم الشافعي عليه بالشذوذ فلا إشكال في أنه شاذ غير مقبول، وأما ما حكيناه عن غيره فيشكل بما ينفرد به العدل الحافظ الضابط، ثم ذكر أمثلة على أحاديث مخرجة في الصحيحين مع أنه ليس لها إلا إسناد واحد تفرد به ثقة، ثم قال: "فهذا الذي ذكرناه وغيره من مذاهب أئمة الحديث يبين لك أنه ليس الأمر في ذلك على الإطلاق الذي أتى به الخليلي والحاكم، بل الأمر في ذلك على تفصيل نبينه – فذكر تفصيلا يعود إلى نوع ما انفرد به الراوي مخالفة أو تفردا، وحال الراوي المنفرد– ثم قال: "فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان: أحدهما:

---

(١) ينظر مثلا: القاضي عياض، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (ص: ٨٨)، ابن الصلاح، علوم الحديث (ص٣٢-٣٤)

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث (ص ١١٩)

(٣) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٧٦/١)

الحديث الفرد المخالف، والثاني: الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف"[١].

(١) ابن الصلاح، أنواع علم الحديث (ص ٧٦)

المطلب الخامس: مرحلة الاستقرار

بعد أن أملى ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) كتابه علوم الحديث المعروفة بمقدمة ابن الصلاح أصبح علامة فارقة في تاريخ التأليف في علم مصطلح الحديث، فكان مَن بعده عيال عليه، كما قال ابن حجر (ت٨٥٢هـ): "اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر"(١).

إلا أن ابن حجر لاحظ أنه "أملاه شيئا بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب"(٢)، وذكر أنه مما اعتُرض فيه على ترتيب ابن الصلاح لأنواع علوم الحديث في كتابه "بأنه لم يرتب الجميع على نسق واحد في المناسبة، فكان يذكر ما يتعلق بالإسناد خاصة وحده، وما يتعلق بالمتن خاصة وحده، وما يجمعهما وحده، وما يختص بهيئة السماع والأداء وحده، وما يختص بصفات الرواة وأحوالهم وحده"(٣)، ثم حاول أن يُعبر عن هذا النسق المفهومي المتكامل في نخبة الفكر، ولعله كان أول من حاول أن يبتكر خارطة مفهومية متكاملة وشاملة في نسق منطقي مترابط، فقال: "لخصته في أوراق لطيفة سميتها «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته، مع ما ضممته إليه من شوارد الفرائد وزوائد الفوائد"(٤).

وهذا الترتيب النسقي المتكامل يساعد في التصور الدقيق لترابط هذه المصطلحات وتكاملها؛ " فقد قيل: إن فَهم المصطلحات نصف العلم؛ لأن

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٤٠)

(٢) السابق نفسه

(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٢٣٢/١)

(٤) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص ٤٠) وانظر النكت (٢٣٣/١)، السخاوي، الغاية في شرح الهداية (ص ٦٩)

المصطلح هو لفظ يعبر عن مفهوم، والمعرفة مجموعة من المفاهيم التي يرتبط بعضها ببعض في شكل منظومة"[١].

وممن استدرك على ابن الصلاح: الزركشي (ت٧٩٤هـ) واستدرك عليه ثلاثة عشر نوعا[٢]، والبلقيني (ت٨٠٥هـ) خمسة أنواع أخر[٣]، وأوصلها السيوطي (ت٩١١هـ) إلى ثلاثة وتسعين نوعا[٤].

وكانت هناك محاولة للزيادة عليها[٥]، لكن يظهر -والله أعلم- أن الزيادة في المصطلحات الرئيسة محدودة بالنسبة لما يمكن الابتكار فيه.

وقد اتسمت هذه المرحلة بما يلي:

أولا: التأثر بالصناعة المنطقية في التعريفات والحدود، كما في تعريف المتواتر، والفرق بين الحديث والخبر[٦].

ثانيا: التكلف في التقسيمات والفروقات، كالتفريق بين المشهور والمستفيض[٧].

ثالثا: التفصيل والتدقيق في بيان أحكام المصطلحات، كالتفصيل في حكم المشهور، فيفيد العلم النظري إذا كانت له طرق متباينة، ومثله المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين، حيث لا يكون غريبا[٨].

---

(١) علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (ص ٢٦٤)
(٢) الزركشي، النكت (٥٨/١)
(٣) البلقيني، محاسن الاصطلاح (ص ١٥٠)
(٤) السيوطي، تدريب الراوي (٩٤٣/٢)، وأوصلها في كتابه: البحر الذي زخر(٢٤٨/١ – ٢٥١) إلى مائة نوع
(٥) انظر: بكر أبو زيد، معرفة النسخ والصحف الحديثية (ص ٣)، التحديث بما قيل: لا يصح فيه حديث (ص ١٣)
(٦) ابن حجر، نزهة النظر (ص ٣٥-٣٧)
(٧) السابق (ص ٤٦)
(٨) السابق (ص ٦٢)

رابعا: الفصل بين التعريف النظري والتطبيق العملي المستعمل في أحكام النقاد وتصرفاتهم، مما أثر على تصور المصطلح والحكم عليه، وقد أشار ابن حجر إلى أهمية ملاحظة التطبيق العملي عند تعريف المصطلح عندما انتقد تعريف ابن الصلاح للصحيح، وقال: "ينبغي أن يزاد في التعريف بالصحيح فيقال: هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذا ولا معللا. وإنما قلت ذلك لأني اعتبرت كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك"[1].

لكنه لما أورد مصطلح: المتروك: ذكر أنه حديث المتهم بالكذب[2]، مع أن هذا المصطلح يطلق في أحكام النقاد على الرواة، وليس على الأحاديث، وهو من مصطلحات الجرح المشهورة.

خامسا: الفصل الحدي بين المصطلحات المتداخلة، وهذا قد يُتسامح فيه للتعليم بشرط ألا يترتب عليه تغيير في المفاهيم الحديثية، ومن أخطاء بعض المتأخرين ومن تابعهم من الباحثين المعاصرين: محاكمة النقاد المتأخرين لمصطلحات أو معان استقرت بعدهم.

سادسا: تحرير استعمال أهل الاصطلاح للمصطلح، وكيفية استعماله عند المتقدمين، ومن ذلك قول ابن حجر: "الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان، وقريب من

(١) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٤١٧/١)

(٢) ابن حجر، نزهة النظر (ص ١١٢)

هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك"(١).

ولنضرب مثالا بمصطلح الشاذ الذي ذكرناه في المرحلتين السابقتين، وختمنا بمحاولة ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) تحرير هذا المصطلح بأنه ينقسم إلى قسمين، بَيْد أن ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ضيَّق معنى الشاذ فقال: "الشاذ: ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه، وهذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح"(٢).

ومن الآليات المعمول بها لتطوير المصطلحات في هذه المرحلة:

أولا: إضافة مصطلحات تفصيلية وردت في كلام المحدثين لكن قد يُنازع في بيان معناها: مثل المستفيض، والمتروك، والمحرف، يقول الصنعاني(ت١١٨٢هـ) في التفريق بين المصحف والمحرف: "قد كان المتقدمون يطلقون المصحف والمحرف جميعا على شيء واحد، وعلى إطلاقهم اعتبرهما ابن الصلاح ومن تابعه فنا واحدا، ولكن الحافظ ابن حجر جعلهما شيئين وقد تابعه السيوطي على ذلك"(٣).

ثانيا: زيادة الابتكار في مصطلحات لطائف الأسانيد وأحوال الرواية، كالأسماء المشتركة في الرجال والنساء، والأسماء التي بلفظ النَّسب وغيرها.

---

(١) السابق (ص ٦٦ – ٦٧)

(٢) السابق (ص ٧٢)

(٣) الصنعاني، توضيح الأفكار (٤١٩/٢ – ٤٢٠)

ثالثا: إضافة مصطلحات في فقه السنة مثل: أسباب ورود الحديث، وتواريخ المتون.

المطلب السادس: أقسام المصطلحات الحديثية

مما لا يخفى أن المصطلحات تطلق على مفاهيم، ولكل فن مفاهيمه ومصطلحاته الخاصة به، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم، وقد اشتهر المحدثون بإطلاق مصطلحات وألقاب متعددة في شتى علوم الحديث، ولكون أصوله وقواعده تغلب عليها الاصطلاحات الفنية سمي "علم مصطلح الحديث"(١)، حتى صار علم المصطلح عَلَما على علوم الحديث، إذا أُطلق ينصرف إليه الذهن.

ولقد أقر لهم سائر المتخصصين بهذا(٢)، وهذه المصطلحات الحديثية هي نتاج التمييز والتنويع في علوم الحديث، وقد كان المحدثون "يعملون في خدمة السُّنَّة، وصيانتها، والعناية بروايتها، ونقدها، فكانت تتشكل من تلك الروايات أنواعًا مختلفة فيميزون كل نوع عن غيره، ويطلقون عليه لقبًا اصطلاحيًا يخصه"(٣).

بيد أن علوم الحديث توسعت تبعا لاهتمام المتأخرين بضبط المصطلحات وتمييزها، وتفريع العلوم وتقسيمها، وبناء عليه كثرت المصطلحات، غير أن الثابت في كل ذلك أن هذه العلوم ومفاهيمها لها حضور سابق في تصرفات الأئمة وأحكامهم، وإن كانت المصطلحات والألقاب تأتي لاحقا، "فلم يكن النقاد يهتمون كثيرا بوضع المصطلحات، ولكن كان حسبهم الممارسة العملية التطبيقية لرواية الخبر ونقده"(٤)، وهذا أمر بالغ الأهمية -تمت الإشارة إليه فيما سبق- يأتي تفصيله فيما بعد.

ويظهر للمتأمل في الدراسات المصطلحية في علوم الحديث أنه يمكن تقسيم المصطلحات الحديثية إلى قسمين:

---

(١) محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (ص ٣٠)

(٢) انظر مثلا: د علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية (ص ٢٦٣)، د قاسم السارة، مبادئ علم المصطلحات (ص ١٣)

(٣) د عبد الرحمن السلمي، المنهج النقدي عند المحدثين (ص ١٧٨)

(٤) انظر أد عثمان موافي، منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوربي (ص ١٨٠)

القسم الأول: مصطلحات معرَّفة: وهي مصطلحات تمت دراستها بعناية، من خلال دراسات جادة استوفت معايير الدراسة العلمية والتاريخية تم فيها الكشف عن الواقع الدلالي للمصطلح، ووصفه، ورصد تطوره التاريخي.

"فالمصطلحات خلاصات العلوم، في وجودها يتجلى وجود العلم، وفي تطورها يتلخص تطور العلوم، ولذلك لا بد من فهم المصطلحات لفهم العلوم، ولابد من ضبط تاريخ المصطلحات لضبط تاريخ العلوم"[١].

وأدوات الدراسة المنهجية: الاستقراء الكافي للمصطلح وتطوره عبر العصور، والتحليل، والمقارنة، والنقد.

وهذه الدراسات بقي العمل على رصدها، وجمعها، وتوثيقها، ونسبتها إلى مبتكريها، وتحديد مصادرها، وتصنيفها تصنيفا مفهوميا تبعا للنسق الأصلي لها، بحيث تذكر فيه المصطلحات مصنفة حسب النسق العام.

ومما ينبغي التنبه له في هذه المصطلحات المعرَّفة: ما حصل لها من تطور في دلالاتها اتساعا وضيقا أو تغييرا كما تراه في مصطلحات: الحسن، والعزيز، والعلة، والشاذ، والمنكر، والمحفوظ، والمعروف، والتدليس، والإرسال، والمصحف، والمحرف وغيرها، فهذه المصطلحات تعرضت للتطور والتغيير[٢]،

---

(١) أد الشاهد البوشيخي، المصطلح العلمي في التراث (ص ١٦١)

(٢) يقول الصنعاني: "قد كان المتقدمون يطلقون المصحف والمحرف جميعا على شيء واحد، وعلى إطلاقهم اعتبرهما ابن الصلاح ومن تابعه فنا واحدا، ولكن الحافظ ابن حجر جعلهما شيئين وقد تابعه السيوطي على ذلك، ومنشأ التسمية بالمصحف أن قوما كانوا قد أخذوا العلم عن الصحف والكتب، ولم يأخذوه من أفواه العلماء لهذا وقع هؤلاء في الخطأ عند القراءة، فكانوا يسمونهم الصحفيين؛ أي الذين يقرؤون في الصحف، ثم شاع هذا الاستعمال حتى اشتقوا منه فعلا فقالوا : صحَّف، أي: قرأ الصحف، ثم كثر ذلك على ألسنتهم، فقالوا لمن أخطأ: قد صحَّف، أي: فعل مثل ما يفعل قراء الصحف" توضيح الأفكار (٤١٩/٢ – ٤٢٠)

كما ينبغي التنبه إلى مسألة المغايرة بين المصطلحات المتداخلة من حيث كثرة الاستعمال وقلته، وأيضا مسألة التفريق بين إطلاق الاسم، واستعمال الفعل المشتق(١)، والفرق بين المصطلحات المستعملة والمستقرة، وهذا يمكن علاجه من خلال الدراسة المصطلحية التي ترصد التطور التاريخي لمعاني هذه المصطلحات.

القسم الثاني: مصطلحات غير معرَّفة: وهي مصطلحات لم تدرس بعد، وهذه المصطلحات المهمة لم تدرس أصلا إما بسبب غموضها، أو قلة استخدامها، أو أنها درست باختصار مخل أو استقراء ناقص لم تراعى فيه المنهجية العلمية، أو لغير ذلك من الأسباب.

"والأئمة يستخدمون المصطلح الواحد في أكثر من معنى، ويستخدمون للمعنى الواحد أكثر من مصطلح، والسياق يوضح المراد"(٢).

---

(١) ومن إبداعات ابن حجر المصطلحية أنه كان سباقا إلى هذا التنبيه كما في قوله: "الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان، وقريب من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط، فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلا أم منقطعا، ومن ثم أطلق غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعمالهم على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع، وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة في ذلك" نزهة النظر (ص ٦٦ – ٦٧)

(٢) د إبراهيم اللاحم، الجرح والتعديل، بتصرف (ص ١٩) ومن أمثلة استخدام المصطلح الواحد في معنيين مختلفين: مصطلح الكذب والتخليط (نفس المصدر ص ٤١٢)

وهذه المصطلحات متنوعة في شتى علوم الحديث؛ ولها تعلق بالسند أو المتن أو كليهما، والحقيقة أنها مجال خصب للدراسات الحديثية بسبب كثرتها وتنوعها؛ إذ إن هذه المصطلحات أو الألفاظ –التي يُلمح فيها قدر من الاصطلاحية– تنوعت في شتى علوم الحديث، وهي مصطلحات عامة أو خاصة بعصر، أو اتجاه، أو بأحد النقاد.

إذ "إن كثيرا من مصطلحاتهم وألفاظهم التي يتداولونها لم تذكر في مصطلح الحديث، ولم يوضح معناها"(١).

ولا شك أن هذه المصطلحات تثري الدراسات الحديثية، كما أنها تساعد على فهم منهج النقاد وأحكامهم وأقوالهم على وجهها.

ويبقى أن جمع هذه المصطلحات، ودراستها مشروع مهم للدارسين في حقل الدراسات الحديثية، وقد تمنى علماء سابقون كابن حجر جمع ألفاظ الجرح والتعديل، وبيانها، وتصنيفها كما نقله السخاوي عنه، وأشار إلى هذا الأمر بقوله: "فمن نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، و(الكامل) لابن عدي، و(التهذيب) وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة واصطلاحا لكان حسنا.

وقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"(٢).

---

(١) د إبراهيم اللاحم، الجرح والتعديل (ص ٢٠)

(٢) السخاوي، فتح المغيث (١١٤/٢)، وينبه إلى أن ما شرح منها في كتب المصطلح إنما هو شرح عام تعوزه الدقة أحيانا كما قال المعلمي: "صيغ الجرح والتعديل كثيرا ما تطلق على معان مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك تتوقف على طول الممارسة واستقصاء النظر" آثار الشيخ المعلمي (٢٥/ ٢٥٢)

ومن ذلك مصطلحات في وصف أحوال الرواة وتصرفاتهم كمصطلحات: التجويد، والعسر في الرواية، والكتابة على الوجه، أو على الولاء، الإغراب، وأصول الرواية وفروعها ونسخها، والترقيع(١).

ومصطلحات وصف المرويات كمصطلح الفائدة والطرافة، وهكذا في مصطلحات بيان الاتصال والانقطاع، والتعبير عن السماع، "فهناك مصطلحات أخرى غير شائعة عند الباحثين، إما لقلة استخدامها عند الأئمة، أو لاستخدام الباحثين مصطلحات أخرى بديلة لها مما هو شائع معروف، أو لأسباب أخرى... ومن هذه المصطلحات: التوقيف، الألفاظ، الإلزاق(٢).

وكذا في مصطلحات عرض التخريج ودراسة الأسانيد كمصطلحات: الوجه، والطريق، ومخرج الحديث، ومثل ذلك في مصطلحات تعليل المرويات، ومصطلحات مناهج الأئمة في الرواية والتصنيف.

وهذه المصطلحات تحتاج إلى دراسة مصطلحية، تأخذ على عاتقها رصد تاريخ تطورها الدلالي، والاستعمالي، وأبرز من استعملها من العلماء، ومدى انتشارها، وهل تمثل اتجاها لبعض النقاد، أو في عصر أو مكان معين؟.

(١) انظر في بيان هذا المصطلح: د إبراهيم اللاحم، الاتصال والانقطاع (ص ١٨-١٩)
(٢) انظر: السابق (ص ٤٣٥)

المطلب السابع: مراحل صناعة المصطلح الحديثي

سبق في المطلب الأول عند الحديث عن نشأة المصطلح الحديثي أنه جاء استجابة للحاجة إلى التعبير عن المفاهيم والعلوم والقضايا الحديثية، ومن الملاحظ أن المصطلحات الحديثية تتوالد بحسب تكاثر المفاهيم والقضايا الحديثية من جهة، وبحسب حاجة البحث العلمي من جهة أخرى، وذلك يقتضي أن المصطلح الحديثي يولد عند "الحاجة العلمية" على يد خبير أو مجموعة من الخبراء للتعبير عن مفهوم ما، فالأساس هو المفهوم، والمصطلح تعبير عنه، وقد تتعدد المصطلحات للتعبير عن مفهوم واحد[1]، وهذه المرحلة –أعني مرحلة (الولادة)– هي أهم المراحل؛ لأن هذا المصطلح الوليد معرض للقَبول أو الرد من المتخصصين، وكم من مصطلح ولد ميتا أو اندثر بعد فترة قصيرة!.

فإذا جاوز أحدها هذا المضيق الحرج؛ انتقل إلى مرحلة (الاستعمال)؛ أي استعماله في السياق التداولي لدى المتخصصين والأقسام العلمية للتعبير عن المفهوم أو القضية الحديثية، "فالمصطلح إنما سمي بذلك لاصطلاح الناس عليه، أي تواضعهم وتراضيهم واتفاقهم عليه، والمصطلحات التي يضعها أفراد أو هيئات ثم لا يستعملها المعنيون بالأمر –أي أهل الاختصاص والمشتغلون بالعلم– لا يمكن أن تعد مصطلحات، وإنما هي مقترحات، فالمصطلح إذًا يوجده الاستعمال المتواتر، ويبلوره، ويوثق العلاقة بين مكونيه الرئيسين اللذين هما: اللفظ والمفهوم،

(١) هذه المنازعة للمصطلح الواحد لا ينتج عنها بالضرورة اختيار أفضل المصطلحات، فقد يشتهر ما دونه في الاستعمال التداولي

وبذلك يستقر ويقوم بدوره الذي يتمثل في تصنيف الواقع والتعبير عنه، ونقل المعرفة ونشرها وتبادلها"[١].

فإذا شاع وذاع استعماله للتعبير عن مفهوم ما أو قضية حديثية معينة عند أهل الفن يكون قد وصل إلى المرحلة الأخيرة وهي مرحلة (الاستقرار) في السياق التداولي، فنال شروط الصفة الاصطلاحية، وصار لبنة في منظومة المصطلحات الحديثية.

(١) انظر: د عبد اللطيف عبيد، إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال (ص ١٦)، ولتفاصيل الإجراءات الرئيسة التي تنتهجها الصناعة المصطلحية للحصول على المنتجات المصطلحية، انظر د قاسم السارة، مبادئ علم المصطلحات (ص ٢٠)

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يمكن أن نخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات وهي:

– أن نشأة المصطلحات الحديثية كانت متزامنة مع نشوء الرواية، ولم ينشغل النقاد الأوائل بالتعمق في صناعة المصطلحات وتفريعها.

– أن مصطلح الحديث مر بثلاث مراحل رئيسة هي: النشأة، والتطور، والاستقرار، ولكل مرحلة سماتها، وآلياتها ووسائلها.

– اتسمت مصطلحات مرحلة التأسيس والنشأة بأنها مصطلحات عامة وسهلة غير معقدة، لكنها متداخلة وغير معرَّفة.

– كلما تشعبت علوم الحديث وقضاياه مع مرور الزمن، وطروء قضايا جديدة متعلقة بالرواية وحفظها وصيانتها؛ ازدادت الحاجة إلى ابتكار مصطلحات تعبر عنها، وتمايز بينها.

– اتسمت مرحلة التطور بابتكار مصطلحات مكملة للمصطلحات الأساسية في علوم الحديث، ولطائف الأسانيد، وتقسيم المصطلحات الأساسية إلى أقسام متنوعة مع ضرب الأمثلة.

– تأثرت مرحلة الاستقرار بالصناعة المنطقية في التعريفات والحدود، والتكلف في التقسيمات والتفريعات، والفصل بين التعريف النظري والتطبيق العملي، والفصل الحدي بين المصطلحات المتداخلة.

– هناك آفاق واعدة لدراسة المصطلحات الحديثية، ولا سيما المصطلحات المبينة والمفصلة للمصطلحات العام، وأيضا المصطلحات المتعلقة بوصف عمل الأئمة وأحكامهم وتصرفاتهم وإشاراتهم، وكذلك في الاستعارة المصطلحية.

ويقترح في التوصيات: أن تقوم الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السُّنة بالتنسيق بينها فيما يتعلق بدراسة المصطلحات الحديثية

دراسة مصطلحية، من خلال رصد التطور التاريخي الذي طرأ على معانيها، وتطبيقاتها، وعلاقتها، وقضاياها في منظومة المفاهيم الحديثية. ويقترح تكوين مركز يكون من مهامه: التواصل مع الأقسام العلمية والمراكز البحثية المتخصصة في السُّنة لدراسة المصطلحات، وتوثيق الجهة التي درست المصطلح، وتاريخ تطوره، والسعي إلى بناء منظومة مصطلحية تنتظم جميع المفاهيم الحديثية.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.

فهرس المصادر

١) آثار الشيخ عبدالرحمن المعلمي، ت/ مجموعة من الباحثين بإشراف علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٤.

٢) الأسس اللغوية لعلم المصطلح، د. محمود حجازي، دار الغريب للطباعة، ١٩٩٣، ط١.

٣) الاتصال والانقطاع، د. إبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤) البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، ت/أنيس الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٤٢٠ هـ.

٥) التحديث بما قيل: لا يصح فيه حديث، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٢هـ.

٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، ت/ نظر الفاريابي، دار طيبة، ط١.

٧) تغليق التعليق على صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر، ت/سعيد بن عبدالرحمن القزقي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ.

٨) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل الصنعاني، ت/صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ.

٩) الجرح والتعديل، د. إبراهيم اللاحم، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٠) دراسات مصطلحية، د. الشاهد البوشيخي، دار السلام، ط١، ١٤٣٣هـ.

١١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، عثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح، ت/ موفق عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١٢) عجالة المبتدي وفضالة المبتدي في النسب، محمد بن موسى الحازمي، ت/ عبد الله كنون، المطابع الأميرية بالقاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.

١٣) علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، د. علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٨، بيروت، ط١.

١٤) الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت/عبدالمنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط١، ٢٠٠١م.

١٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، محمد بن عبدالرحمن السخاوي، ت/علي حسين علي، مكتبة السنة بمصر، ١٤٢٤هـ، ط١.

١٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي التهانوي، ت/ علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م، ط١.

١٧) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، دار عالم الكتب، ط٥.

١٨) مبادئ علم المصطلحات، د. قاسم طه السارة، دار السلام، ط ١، ١٤٣٨هـ.

١٩) محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، عمر بن رسلان البلقيني، ت/ عائشة بنت عبدالرحمن، دار المعارف، ط١.

٢٠) مشروع المعجم التاريخي للمصطلحات الحديثية المعرفة، د. الشاهد البوشيخي، دار السلام، ط١، ١٤٣٣هـ.

٢١) مصطلح التاريخ، أسد رستم، مركز تراث للأبحاث، ١٤٣٦، ط١

٢٢) المصطلح العلمي في التراث، د. الشاهد البوشيخي، دار السلام، ط١، ١٤٣٣هـ.

٢٣) معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ت/ أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ.

٢٤) معرفة النسخ والصحف الحديثية، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار الراية للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٢هـ.

٢٥) مفاتيح العلوم، محمد بن أحمد الخوارزمي، ت/إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢.
٢٦) مقارنة المرويات، د. إبراهيم اللاحم، مؤسسة الريان، ط١، ١٤٣٢هـ.
٢٧) المنهج النقدي عند المحدثين وعلاقته بالمناهج النقدية التاريخية، د. عبد الرحمن السلمي، مركز نماء، ط١، ٢٠١٤م.
٢٨) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر، ت/ عبدالله الرحيلي، مطبعة السفير، ط٢، ١٤٢٢هـ.
٢٩) نظرات في المصطلح والمنهج، د. الشاهد البوشيخي، دار السلام، ط١، ١٤٣٣هـ.
٣٠) النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن حجر، ت/ د. ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٤هـ.
٣١) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبو شهبة، دار الفكر العربي، ط١.

* * *